VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar**
DATE:	**29-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Drug prices…whom to believe?**
PAGE:	**15**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff Report**

أسعار الأدوية.. «نصدق مين»؟

الصيادلة: قرار الحكومة «شو إعلامي» والنقص مستمر فى المعروض

الصحة: الأزمة سببها التفسير الخاطئ.. وعقوبات للمخالفين

■ الصيادلة: الزيادة شملت جميع الأدوية بأمر من الشركات «تصوير: طارق إبراهيم»

متابعة: هيثم النويهى - هند النمر

قرر د. أحمد عماد الدين وزير الصحة وضع حد أقصى لزيادة أسعار الدواء الأقل من ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪ بحيث لا تتجاوز الزيادة ٦ جنيهات.

جاء قرار الوزير باضافة فقرة توضيحية لقراره السابق بالزيادة وذلك على اثر تنفيذه بشكل خاطىء، وقيام بعض الصيدليات برفع الأسعار «على مزاجها» بنسبة تجاوزت الـ ٢٠٪.

«الأخبار» رصدت الموقف على ارض الواقع، وهل التزمت الصيدليات بالحد الاقصى للزيادة؟.. وهذا السؤال تركنا المواطنين يجيبون عليه.

الواقع الميدانى يؤكد ان قرار الزيادة حبر على ورق.. ومعظم الادوية التى يفوق سعرها ٣٠ جنيها شهدت هى الاخرى زيادة فى الثمن وصلت ١٠٠ جنيه لبعض الانواع..المرضى يصرخون من الزيادات المتلهية.. والصيادلة يتبرأون ويلقون بالكرة فى ملعب شركات الادوية ؟.. سادت حالة من الإرتباك بين عدم تقبل المواطنين للإرتفاع المبالغ فيه لبعض الأدوية، واضطراب الصيدليات فى تحديد تسعيرة للأدوية التى لم يتفق بعد على سعرها.

فى البداية أكدت هدى محمود ربة منزل «لم تتوقف زيادة اسعار الدواء عند الأدوية التى يقل سعرها عن ثلاثين جنيها كما نص القرار الصادر من وزارة الصحة والذى اذيع فى جميع وسائل الإعلام وناقشته برامج التوك شو، بل ان الزيادة شملت جميع الأدوية» وأضافت: الجميع يتحدث عن اسعار الأدوية التى زادت بعض الجنيهات وهى التى شملها القرار، والحقيقة أن إرتفاع اسعار الأدوية ليست هى المشكلة التى اربكت الشارع واثارت غضبه، بل ارتفاع اسعار الأدوية التى زادت نحو مائة جنيه دفعة واحدة فلنا اعتراض للإجهاض المتكرر ولذلك احتاج لحقنة " R H " والتى كان سعرها ٣٠٠ جنيه وارتفع إلى ٤٠٠ جنيه.. ومن جانبها اضافت منى منتصر لم افهم شيئا من القرار الذى صيدر سوى ان جميع اسعار الأدوية أرتفعت بشكل مبالغ فيه، وان كان هذا القرار كان الغرض منه توفير الأدوية التى غابت عن الصيدليات منذ فترة، فهذه الأدوية مازلت غير متوافرة حتى الآن. ولعل البان الأطفال اهمها، فقد اصبح لبن الأطفال يمثل مأساة حقيقية بل إننا نضطر لشرائه من السوق السوداء.

اما محمد محفوظ موظف اوضح ان الزيادة إن كانت قد طبقت على الأدوية الأقل سعر من ثلاثين جنيه، فإن العلبة التى تتضمن اكثر من شريط وبهزيد سعرها عن ثلاثين جنيها، تطبق فيه الزيادة على الشريط الواحد وهذا النظام هو السائد فى اغلب الصيدليات الآن ونظرا لعدم وضوح قرار الوزارة حتى الآن بالنسبة لنا، فلا ندرى من المنسب فى استغلال الموقف وزيادة جميع الأدوية الخاضعة للشروط التى فرضتها نص القرار وغير الخاضعة.

فبالإضافة لزيادة اسعار ادوية البرد والضغط والسكر والتى ربما تكون زيادة مقبولة هناك ادوية زادت زيادة مبالغ فيها ولم يشملها القرار.

اصحاب الصيدليات يدافعون

اما اصحاب الصيدليات فقد اكدوا على كون القرارات المذاعة من قبل وسائل الإعلام ماهى إلا «شو إعلامى» لا يمت لواقع الدواء بصلة فقد شملت الزيادة المرسلة لهم فى نشرات شركات الأدوية جميع الأدوية مافوق ثلاثين جنيها وما تحتها. وهو مايجعل المواطنين يتهمون الصيدلة برفع اسعار الدواء.

ندفع الثمن

فى البداية تقول هبة جابر عاملة فى صيدلية بمنطقة بولاق ان منذ صدور قرار زيادة اسعار الدواء الاقل من ٣٠ جنيها والصيدليات هى من تدفع ثمن الهجوة بين وزارة الصحة وشركات الادوية، حيث ان الوزارة تصدر قرارات وشركات الادوية ترفع الاسعار دون الالتزام بالقرار ونحن من ندفع الثمن ونواجه غضب كثير من المرضى الذين يتهمونا بالسرقة والنصب واستغلال مرضهم. فبعض المرضى عاضبون بسبب زيادة الاسعار والبعض الاخر غاضب بسبب نقص الادوية، وتؤكد هبة ان هناك كثيرا من الادوية التى كانت غير متوافرة بالأسواق لم تتوفر بعد على الرغم من زيادة سعرها. وهذا هو مايزعج كثيرين من المرضى الذين خضعوا ووافقوا لزيادة الأسعار بشرط ان توفر. وتشير الى ان الصيدليات فى حالة تشتت وان زيادة اسعار الادوية ليست موحدة فى جميع الصيدليات. وتقول «انا التحطيت فى موقف انني دهبت لشراء دواء كان ثمنه ٤ جنيهات فوجئت ان سعرة اصبح ٨ جنيهات، اى الضعف وليس النسبة التى قررتها الوزارة». اما عن ظاهرة غلاء سعر الشريط بمقرده وليس ثمن العلبة كاملا فتقول هبة ان الفواتير التى تأتينا من شركات الادوية هى التى رفعت سعر الشريط. اما عن مشكلة لبن الأطفال المدعم فهو فى اغلب الأوقات غير متوفر بسبب توزيع كميات قليلة على الصيدليات لذلك نظل نعانى من عدم توافره.

ويقول د. عنتر شحاتة مدير صيدلية بشارع احمد عرابى بمنطقة المهندسين ان الصيدلة يعيشون فى مأساة بسبب ارتفاع اسعار الادوية، ويضيف ان هناك ١٧٦٠ نوع دواء الى ان الصيدليات فى حالة تشتت وان زيادة اسعار الادوية ليست موحدة فى جميع الصيدليات. وتقول «انا التحطيت فى موقف انني دهبت لشراء دواء كان ثمنه ٤ جنيهات، اى الضعف وليس النسبة التى قررتها الوزارة». اما عن ظاهرة غلاء سعر الشريط بمقرده وليس ثمن العلبة كاملا فتقول هبة ان الفواتير التى تأتينا من شركات الادوية هى التى رفعت سعر الشريط. اما عن مشكلة لبن الأطفال المدعم فهو فى اغلب الأوقات غير متوفر بسبب توزيع كميات قليلة على الصيدليات لذلك نظل نعانى من عدم توافره.

شركات الادوية خطوط انتاج هذة الادوية واعادة انتاجها مرة أخرى فهذا يتطلب مدة لا تقل عن شهر حتى يتم توافرهم فى الأسواق. اما بالفعل بنسبة ٢٠٪ الى ٣٠٪ وهذه ازمة اخرى اثارت غضب المواطنين.

ولم تختلف معهم فى الرأى شيماء محمود بائعة فى صيدلية بمنطقة امبابة، بأن هناك ادوية كثيرة زادت اسعارها على الرغم من انها اكثر من ٣٠ جنيها مثل دواء للمعدة كان سعره ٢٠٥ جنيهات عندما طلبناه من الشركة علمنا ان تم زيادة سعره الى ٣٠٥ جنيهات وبدأنا البيع بهذا السعر فعليا وبعد فترة علمنا ان سعره لم يزد ولم يبعه بالسعر القديم. كما ان هناك دواء لخشونة القدم كان سعره ٦٥ جنيها تم زيادته الى ٩٨ جنيها. وكل هذه الأسعار ترسلها لنا شركات الادوية

ونحن من نتلقى غضب المواطنين من هذه الزيادة الرهيبة، بالاضافة الى زيادة اسعار البان الاطفال المستوردة بشكل دائم، قد تصل الزيادة مع كل توريد الى ١٠ جنيهات.

تفسير خاطئ

ومن جانبه قال د. خالد مجاهد المتحدث باسم وزارة الصحة ان الزيادة فى اسعار الدواء، جاءت تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بتحريك الاسعار بنسبة ٢٠٪ وهذا القرار يشمل جميع الادوية التى يقل ثمنها عن ٣٠ جنيها لكن هذا القرار تم تفسيره بشكل خاطئ وتم استخدام ثغرات به وتم رفع الاسعار بشكل خاطئ وهو خطأ غير مقصود به الاضرار لكن هناك بعض الادوية مسعرة على اساس الشريط وليس العبوة وهو ما ادى الى قيام الشركات بتطبيق الزيادة على الشريط وليس العبوة وهو ما دعا الى اصدار فقرة توضيحية للقرار يتضمن ان تتطبق الزيادة على جميع الادوية التى لا يزيد سعرها عن ٣٠ جنيها على ان يكون الحد الأقصى لهذه الزيادة ٦ جنيهات لكل علبة بما تحتوية من شرائط.

واوضح انه تم عمل جداول لاصناف الأدوية والأسعار عليها ويتضمن السعر والصنف بعد التعديل بحيث لا يكون هناك مكان للتلاعب على المواطنين: مشيرا انه تم تعميم واعلان ذلك فى وسائل الاعلام حتى يتم تداولها للمريض قبل الصيدلى والموزع والمنتج مشيرا الى ان عدد الادوية التى ينطبق عليها قرار الزيادة يقرب من ٧ الاف صنف.

وكشف مجاهد ان التفتيش الصيدلى بدأ من الامس فى شن حملات على الشركات المنتجة والموزعة لمراجعة والتأكد من جميع الفواتير الصادرة باسعار الادوية للتأكد من التزامها بالتسعيرة التى اصدرها مجلس الوزراء، تمهيدا لمحاسبة الصيدليات لكن بعد التأكد من اسعار الادوية التى حصلت عليها من الشركات.

وأكد المتحدث الرسمى ان هناك عقوبات صارمة تنتظر كل المخالفين سواء من الشركات المنتجة او الموزعة او الصيدليات لافتا الى انه هناك لجنة تم تشكيلها من الف صيدلى سيقومون بمتابعة ومراجعة ٧٠ الف صيدلية و١٥ صيدلية سيقومون بمراجعة شركات الانتاج ومجموعة اخرى من الصيدلية سيقومون بمراجعة شركات التوزيع.

وأضاف انه سيتم توقيع عقوبات صارمة على المخالف وان اى شركة او موزع او صيدلة مخالفة سيتم تحرير المستحضر المخالف ووقف التعامل مع الشركة المنتجة وتحويل الشركة المخالفة للنيابة العامة طبقا للقانون، كما سيتم بالنسبة لشركات التوزيع ومخازن الأدوية تحرير المستحضر المخالف وتحويل المخالفين للنيابة العامة من خلال ادارات التفتيش. واوضح ان هناك رقبا ساخنا للمواطنين للابلاغ عن اى ارتفاع مبالغ فيه فى أسعار الدواء على الخطوط التالية ٢٥٢٥ و٤١٥٠ ويعمل على مدار الساعة.